

الأنثجنسيا والسياسة والمجتمع

د. بهان غليون

يبدو لي أن ما نطلق عليه اسم المثقفين اليوم في العالم العربي، هو تلك المجموعة من الناس التي تتميز عن غيرها بأنها تجعل من التفكير في الواقع العربي، والشأن العام عموماً، أحد همومها الرئيسية، وتشارك في الصراع الاجتماعي والسياسي، من أجل دفع هذا الواقع حسب الرؤى التي تراها، مشاركة قد تتخذ أشكالاً مختلفة سياسية وفكرية. وهو ما يتفق ومفهوم الانتلجنسيا الكلاسيكي، ويعني أن هذه المجموعة ليست بالضرورة طبقة واحدة، ولا فئة متفقة الأهداف والآراء، ولا مجموعة حزبية أو سياسية أو فكرية. كما أنها لا تعني أولئك الذين يمارسون مهنة الكتابة أو الأدب، أو أصحاب القلم، وإنما هي مكانة اجتماعية سياسية، أو وظيفة في النظام الاجتماعي يقوم بها جمع متميز من حيث الأهداف والعقائد والأصول الاجتماعية، من مفكرين وغير مفكرين. وهذا يعني بالضرورة، أن لهذه المجموعة المتنوعة موقفاً سياسياً وممارسة «سياسية» إيجابية، سواء أتمت هذه الممارسة من خلال العمل الحزبي أم من خارجه.

إن المثقف الساكن الذي لا يهتم بالشأن العام لا يدخل ضمن هذه الفئة ولا يسمح لنا بالحديث عن المثقفين كفئة متميزة. بل إن شرط هذا الحديث هو وجود الاهتمام السياسي عند هؤلاء. سواء كانوا مفكرين أو مديرين أو سياسيين

أو مهنيين، مثل المحامين والأطباء والمهندسين الخ. هذا هو بالضبط المعنى الكلاسيكي لكلمة الانتلجنسيا التي تترجمها كلمة المثقفين، لكن بمطابقتها مع مفهوم العمل الفكري والثقافة كميدان نشاط مهني متميز. إن أي مثقف، مهما كان كبيراً، ليس بالضرورة عضواً في الانتلجنسيا، فهو لا يصبح كذلك إلا إذا حقق الشرطين المذكورين: القيام بممارسة منتظمة للتفكير في الواقع الاجتماعي - السياسي، والمشاركة في تغييره وهما مترابطان. وهذا المهم الواحد، وليس التكوين الواحد، هو الذي يوحد هذه الفئة المقسمة مادياً وسياسياً، ويجعلها مركز تداول قويّ للأفكار والرؤى فيما بينها، ويخلق لديها مع الوقت إطاراً واحداً في التفكير وطرح المسائل ومواجهة المشكلات. وفي هذه اللحظة تكون الإنتلجنسيا قد وصلت إلى قمة الدور الذي يمكن أن تلعبه في المجتمع. وبهذا المعنى فإن الدور الأكبر لها هي أن تبلور الرؤى والأفكار والخطط والاستراتيجيات الممكنة لكل أطراف الصراع الاجتماعي معاً، وان تسمح بتجاوز هذه الرؤى الجزئية في الوقت نفسه وتوحيدها في تيارات قوية قابلة للحوار وللتفاهم فيما بينها ثم للتوصل إلى مواقف موحدة اجتماعية. إن قوة الإنتلجنسيا نابعة إذن بالضبط من أنها ليست فئة مستقلة عن الطبقات والأحزاب والمصالح المتعددة المتعارضة التي تقسم المجتمع، وليست مقطوعة الصلات فيما بينها (النخبة المثقفة) في الوقت نفسه. إنها تجسيد لمفصل من مفاصل المجتمع، أو هي في الهيئة الاجتماعية بمكانة الغضروف في الأجسام المتعضية الذي يحتل مكانة متميزة بين العظم واللحم، ويعطي للجسم المتعضي خواصه في المرونة، التي تعني هنا سرعة الحركة والانتقال والتغير. وفي المجتمع تشكل هذه المفاصل نوعاً من البرازخ التي تكون ملتقى التناقضات والتركيبات المتباينة، وتسمح للمجتمع بالتفاعل والتجاوز العضوي لهذه التناقضات. إنها الميدان الذي يتيح لجميع المصالح أن تكون مفكرة، وأن تتصارع وتتجاوز وفي الوقت نفسه أن تلتقي ليتألف منها الموقف الجمعي العام. فهي لا بد أن تكون مرتبطة بالمصالح المتميزة الخاصة و«الطبقية» من جهة، ومستقلة عنها في الوقت نفسه، نتيجة لما يشكله الشأن العام عندها من همّ أساسي. فلو كانت طبقة

مستقلة لأصبحت مجموعة مصالح مثلها مثل المجموعات الأخرى، ولفقد المجتمع ميدان انعكاس جميع المصالح الجزئية في منظور الكل، وفقد الأداة التي تسمح بتداول الأفكار والقيم الضرورية لتوحيد هذه المصالح في الوقت نفسه. ولو كانت غير ذات استقلالية فكرية عن هذه الطبقات، أي لو لم يكن تداول الأفكار فيما بينها أقوى من تبادل المنافع داخل الطبقة التي تنتمي إليها، لما أمكن لها أن تخرج من جلودها، وتصعد المصالح الجزئية في المجتمع وتخرجها من إطار الانغلاق الضيق على نفسها. ولهذا، فإن القضاء على هذه المفاصل الحيوية التي تشكل الروح بالنسبة للبدن الاجتماعي، يحرم المجتمع من القدرة على إنتاج نفسه من جديد، ويعطي لحركته طابع الميكانيكية القاسية. والقضاء عليها كان وما يزال الهدف الأول للنظم المتسلطة، بما يؤمنه لها من حرمان المجتمع من آلية التوازن الأولى والتفاعل، وبالتالي وقف الحركة الاجتماعية وإغلاق أفق أي تغيير.

ويؤكد التاريخ أن دور الإنتلجنسيا يزداد في المجتمع بقدر ما تكون المصالح الطبقيّة ضعيفة التبلور سياسياً. والمثقفون هم الذين يقومون في هذه الحالة بالجزء الأكبر من العمل التنظيمي السياسي، وهم الذين يبنون الأحزاب ويخططون للتغيير، كما حصل في روسيا والصين ومعظم ثورات العالم الثالث. بالعكس من ذلك شهدت الدول الأوروبية الصناعية إحباط المثقفين بشكل دائم تقريباً، لأن التكتلات السياسية كانت دائماً مستندة إلى قاعدة قوية من أصحاب المصالح الواضحة من الرأسماليين والصناعيين. وفي هذه الحالة لم يكن أمام المثقفين الذين يريدون لعب دورهم في المجتمع إلا الانضمام إلى الأحزاب اليسارية. لكن بالمقابل، إن ضعف التركيب الطبقي المصالحى الواضح في المجتمع، بقدر ما يزيد من الدور السياسي المباشر للنخبة المثقفة، يضعف من دورها التخميمي الفكري والتأملي الضروري للتوحيد وللتوصل إلى الإجماع. وسبب ذلك أنها تكون هي الفاعل الأساسي في هذه الأحزاب، ولها مصلحة إذن أن تنهض معها وتمسك بها، مما يضعف هامش استقلالها الذاتي ووحدتها، وبالتالي قدرتها على تجاوز الصراع السياسي اليومي والتكتيكي إلى المبادرة

الاستراتيجية، ويزيد من فرص واحتمالات انقساماتها العميقة وتفتتها حسب كتل المصالح التي تبنيها لنفسها. إن تزايد دورها السياسي المباشر يتم دائماً على حساب تراجع دورها الفكري، وعلى حساب استقلاليتها النسبية عن تكتلات المصالح الجزئية، ومن ثم على حساب إمكانية التداول المكثف بين المصالح المتباينة الموصل إلى الإجماع الوطني. إن القوة الكبرى للانتلجنسيا نابعة من كونها همزة وصل، ومركز أو شبكة تداول للأفكار، والقيم والرؤى التي تقود إلى تنقية الخيارات الاجتماعية وتحقيق الغلب العقائدي، ومن ثم تأمين الوحدة الضرورية للعملية السياسية.

وفي المجتمع العربي لعب المثقفون دوراً بارزاً في العمل السياسي في العقود الماضية، وكونوا هم أنفسهم معظم الأحزاب الجديدة القومية والثورية واليسارية ثم أخيراً، وفي سياق مختلف اليوم، الإسلامية. وقد أدى ذلك إلى إضعاف أكبر لموقع الأحزاب التقليدية المحافظة التي كانت تقوم على قاعدة قوية من ملاك الارض والتجار الأقوياء. وقد استمر هذا الوضع تحت قيادة الأنظمة العسكرية الثورية التي لم يكن ضباطها الأحرار ينظرون إلى أنفسهم نظرة مختلفة وإنما كانوا أعضاء في هذه الانتلجنسيا، سواء احتفظوا بلباسهم العسكري أو تخلوا عنه. لقد كانت العسكرية مهنة كغيرها لا تقف حائلاً أمام القيام بدور الانتلجنسيا. لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً. وبيدولي أن أزمة المثقفين قد بدأت ونمت تدريجياً مع تحول الانظمة الجديدة إلى تكتلات مصالح حقيقية ملتفة حول الدولة، لا هدف لها سوى الحفاظ على هذه المصالح. وقد أدى هذا التحول في نظري إلى عدة أمور:

أولها انقسام وتقسيم الانتلجنسيا وتشتيتها العملي وإفقادها البوصلة التي كانت تمثلها المواقف والخيارات والرؤى الايديولوجية التي صاغتها من قبل. إن ما حصل هو نوع من الفطام قبل الأوان أو التيمم الإجباري للانتلجنسيا، وسقوط أوهامها القومية والاشتراكية واليسارية. وقد شكل هذا ضربة حقيقية لمعنوياتها.

وثانيها، ومع تفاقم الطابع الديكتاتوري لمعظم هذه الأنظمة، وبقدر ما

قادها تبلور قاعدتها الطبقية أكثر، والإمساك بها من قبل أصحاب المصلحة الحقيقية فيها، فقد ضيقت من هامش مبادرة المثقفين وفرضت عليهم الاختيار بين التحول إلى أدوات ووسائل في يد الطبقة الجديدة والنظام، أو الخروج على النظام والتحول إلى بناء لأحزاب معارضة غير مشروعة، والقبول إذن بالتخلي عن كل شيء والتعرض لشتى أنواع القهر والاضطهاد، بما في ذلك الشهادة المجانية، دون أمل بشيء أو قدرة على تحريك شيء.

إن أزمة المثقفين نابعة في نظري من نجاح النظام العربي في تجميد وتكسير الدينامية الاجتماعية التي تتركز في هذه المفاصل الاجتماعية الحساسة جداً أو هذه البرازخ، والتي لا قيمة للمثقفين إلا بلعب دور «الدينامو» فيها. فقد فرض عليها القطيعة اتجاه السلطة التي تريد استخدامها المحض كأدوات، واتجاه الكتلة الكبرى من الشعب التي، بسبب فقدانها الإيمان بنفسها وقدراتها، تنتظر منهم الشهادة والقيادة، وتنتظر إليهم نظرتها إلى المهدي المنتظر القادر بعلمه ومعرفته ونوره على تحقيق التغيير ومقاومة السلطة وحل مشكلة البؤس والقهر. ومع دوام هذه القطيعة واستمرارها منذ بداية السبعينات، وانعدام أي فرصة للعب دور في السلطة أو في المعارضة، ومع تحول كل تفكير جدي بالشأن العام، وكل عمل سياسي، إلى محرمات وجريمة، لم يعد أمام المثقفين، أو أمام القسم الأكبر منهم، إلا الالتئام على أنفسهم والانغلاق عليها وتكوين نوع من الطائفة الصغيرة المضطهدة والمحبطة التي لا تطمح في لعب أي دور عام، وليس لها من أمل أكثر من أن تحقق وجودها وتهتم بشؤونها الخاصة، تماماً كبقية طوائف المجتمع الأخرى. إن المطلوب منها أن تتحول عن الشأن العام لتصبح مثل الحدادين والنجارين وأصحاب المهن الأخرى، طائفة مهنية محترفة للكتابة في مجتمع مركب على الأصناف والطوائف، مثل مجتمعات القرون الوسطى. فالسياسة فيه ليست شأناً عاماً وإنما هي من الشؤون الخاصة، وتشكل هي ذاتها مهنة أو حرفة تتوارث وتنظم طائفيًا وأصنافياً كما تنظم طوائف الحدادين والنجارين والصاغة والتجار. وهنا يكمن في الحقيقة مقتل الانتلجنسيا.

ولو تأملنا في هذا الوضع قليلاً لوجدنا أن المشكلة الكبيرة الراهنة للمثقفين

لا تكمن أبداً في نقص إنتاجهم الفكري أو الأدبي أو في غياب الإبداع أو روح التجديد عنه، ولا تكمن كذلك في حرفة الكتابة أو في الكتابة كمهنة أدبية أو كحرفة معيشية، بل يمكن القول إن الكتاب لم يكونوا في أي مرحلة أكثر غنىً وازدهاراً مما هم عليه الآن، ولم يتمكنوا قط في أي حقبة ماضية أن يرتفعوا إلى الوضعية «المريحة» التي أتاحتها لهم الإنفاق الكبير من قبل الأنظمة أو الدول على الصحافة أو النشر بشكل عام. إنما تكمن أولاً وأخيراً فيما يمكن أن نسميه «خصي» النخبة المثقفة السياسي، وهو الذي يزيد من الحجم والصحة العامة للحيوان مع إفقاده في الوقت نفسه كل شوكته وحيويته ومعنوياته. إن حرمان المثقفين من لعب أي دور سياسي، أي من الارتفاع إلى مستوى العمل العام والعمومي، يعني «كسر سمهم» وجعلهم كالأفعى التي انتزع نابها، وسيلة للعب والتسلية وتخفيف الصغار. وهذا يعني حرمانهم من تحقيق أنفسهم في المستوى الأهم من وجودهم باعتباره بالأساس، وبمعكس ما هو سائد في المهن والحرف الأخرى، مركز تكوين العام وتأمله لنفسه وبلورته لروحه العميقة، أي بوصفهم همزة وصل، أو العصب الرئيسي في المجتمع، تفكيراً وردود أفعال. إن الوضع يكاد يشبه في هذا الميدان الشلل الناجم عن فقدان الجسم لأي حافز مادي أو معنوي. إنه يكبر بيولوجياً ويتضاءل نفسياً ومعنوياً وأخلاقياً. ذلك إن الشأن العام هو ميدان التحقق والكبر الأخلاقي والمعنوي الوحيد.

في الواقع إن ما يجعل المثقفين كتلة فاعلة ويعطيهم دوراً متميزاً في المجتمع ليس الفكر وحده أو العمل الفكري الأدبي والفلسفي بشكل عام، ولا السياسة بوصفها انتماءً أو ممارسة في إطار منظم في اتجاه أخذ السلطة أو التعامل بها، أو في اتجاه الإصلاح السياسي والأخلاقي، وإنما قدرتهم على الربط بين الميدانين، والتحول إلى برزخ تلتقي فيه وتمتزج مياه بحرین لا قرار لهما، ليتشكل أحد المفاصل الأساسية والتي لا غنى عنها للهيئة والجسم الاجتماعي. فيحفظ له بذلك التوازن والروية والقياسية والمرونة المطلوبة جميعاً من أجل تكوين ملكة التجدد والتكيف والتأقلم العام مع تغير الظروف والتاريخ. فإذا غاب المنظور السياسي تحول المثقفون إلى محترفي كتابة، وإذا غاب المنظور الفكري والتأملي

تحولوا إلى محترفي سياسة بمعنى البحث اليومي على المنافع والمصالح الشخصية. وكلاهما مما نشهده بقوة في مجتمعنا نتيجة لانحطاط السياسة والثقافة معاً وتحولها من التزام إلى مهن للمعاش.

هذا هو الإطار النظري والتاريخي لأزمة المثقفين العرب، وهي جزء من الأزمة العامة للسياسة والمجتمع العربيين. لقد زاد الحديث في الأعوام الماضية عن خيانة المثقفين وتعاملهم مع السلطات وزاد بالمقابل الحديث عن ضرورة فصل الثقافة عن السلطة وابتعاد المثقفين بشكل عام عن السلطة. وفي اعتقادي إن هذا ليس هو الطريق للخروج من الأزمة. إن المثقفين ليسوا من خارج المجتمع، ولا فوقه ولا تحته، وهم لا يعانون كمجموعة شديدة الحساسية في الجسم الاجتماعي أقل مما يعانيه غيرهم من الفئات. بل إن وضع المثقف أكثر هشاشة بكثير من وضع الحرفي، لأنه موجود في قلب العام والشأن العام، دون حماية، حتى فيما يتعلق بتأمين ضرورات الحياة الأولية. وهذا ما يجعل إمكانية الضغط عليه قوية وسهلة. والهدف، انه لا ينبغي طرح موضوع المثقفين من وجهة النظر الأخلاقية الفردية فقط، بالرغم من أهمية هذه الناحية الأخلاقية عموماً وفي كل الأوضاع، ولا من زاوية الاستقالة المعنوية للعمل الفكري أو للمثقفين من السياسة. فالأمر يتجاوز الأوضاع العادية التي يمكن البحث فيها عن العلة في الفرد، لتتحول إلى مسألة اجتماعية تخص النظام العام كله، وطريقة عمله والمجالات المفتوحة فيه للعمل السياسي والفكري معاً، وللعمل والإنتاج بشكل عام، بل تتعلق في الإجابة على سؤال فيما إذا كان ما نتحدث عنه يشكل نظاماً مدنياً بالمعنى الحرفي للكلمة، أي نظاماً مستنداً إلى حد أدنى من المواضع والنظر العقلي الإنساني، وليس ثمرة مباشرة وطبيعية لسيطرة الأقوى كما في الاجتماع الغريزي.

إن من غير الممكن والمشروع أن نعتقد أن المثقفين يمكنهم الخروج عن النظام أو تجاوزه، ومن ثم أن نعتقد باستثنائهم من الخضوع، مثلهم مثل غيرهم، لقوانين هذا النظام. بل إن وضعهم الدقيق جداً يجعلهم أول من يتأثر بتدهور الطابع القانوني والعلائقي، أي المدني، للنظام الاجتماعي، وذلك تماماً

بعكس ما يعتقد الناس من أن قوة مركزهم الاجتماعي تحميهم من الاضطهاد. إنهم يصبحون عرضة للقمع الشديد بقدر ارتفاع مكانتهم الاجتماعية وبالتالي إمكانية تأثيرهم في المجتمع. وربما ظهر ذلك بشكل أقل اليوم، لكن فقط بسبب بعض الظروف التي يكون فيها النظام السياسي ضعيفاً جداً مع اعتماده على شرعية خارجية وخوفه من موقف الرأي العام الغربي. أما في حالة شعور النظام بقوته الداخلية، أو عدم اهتمامه بالرأي العام الخارجي، أو ضلوع هذا الرأي معه، فإن قتل المثقفين، كما تدل على ذلك تجارب العقود القليلة الماضية في الوطن العربي كما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، يصبح الهواية المفضلة لأنظمة الطغيان. وهكذا رأينا مراراً كيف أنه في كل مرة كانت تضرب فيها الحريات يصبح المثقفون أول من يتعرض للقمع. وبالمثل، في كل مرة تتدهور فيها الأوضاع المادية للمجتمع ويصبح فيها من الصعب تأمين المعاش، يكون المثقفون في طليعة المحتاجين والمعوزين، باستثناء من ارتبط مباشرة بالسلطة.

أزمة المثقفين هي إذن أحد وجوه أزمة المجتمع والغياب الموضوعي لأي مكانة للتفكير الجدّي والروية والالتزام الجماعي والمصلحة العامة، في النظام الاجتماعي - السياسي القائم. وهو ما يفسر تدهور النظام هذا وانحطاطه المادي والمعنوي والأخلاقي والسياسي، بما في ذلك تدهور دور المثقفين ومن ثم أخلاقيتهم هم أنفسهم، باعتبارهم مركز هذا التفكير العام والالتزام الجماعي ومرآته وأداته. فالمثقفون كغيرهم، لا يستطيعون مقاومة الانحدار والتقهقر القانوني والسياسي والأخلاقي للمجتمع، ولا يمكنهم إلا أن يتأثروا به، بل ويكونوا أيضاً في طليعته، فالسمكة تفسد أولاً من رأسها. وأول ما يصاب بالتفسخ هو المنطقة الأكثر حساسية وبالتالي هشاشة.

ولهذا، فإن المثقفين لا يمكنهم أن يلعبوا فيما بعد دوراً حقيقياً في إعادة الطابع المدني للمجتمع إلا بقدر ما ينجحون هم أنفسهم في تجاوز أزمة الضمير العميقة التي يعيشونها بين عملهم العام وسلوكهم الخاص. ولحسن الحظ إن هناك في كل المجتمعات من تتيح لهم الظروف أن يبقوا نار الالتزام العام والأخلاقي مشتعلة، ولو على ضعف، حتى إذا جاءت الأوضاع المناسبة اشتعل

الحقل كله. وعندئذ، فإن المثقفين لا بد أن يلقوا بثقلهم في معركة بناء النظام المدني وترسيخه من خلال العمل على إحياء المقاومة الاجتماعية المتعددة الأشكال لهذا الانحطاط. لكن المثقفين لا يمكنهم لوحدهم تغيير الأوضاع المرتبطة بوجود سلطات ونظم ملموسة، لا من داخلها ولا من خارجها، وإنما لا بد لهم من الالتحام والاندماج في صحوة عامة وطنية تعم أجهزة الدولة والمجتمع معاً.

لكنني أعتقد أن الظروف العامة أصبحت تسمح وتستدعي أن يذهب العمل من أجل إحياء الشأن العام والحياة المدنية، إلى ما بعد المجال والإطار الإنساني والأخلاقي الذي كانت تعبر عنه وما زالت حركة حقوق الإنسان. لقد لعبت هذه الحركة دور الشمعة المضيئة التي أبقت على فكرة احترام الإنسان حية في حقبة الهمجية المنفلتة من عقابها. لكن تغير المناخ الدولي والإقليمي معاً، واشتداد أزمة النظام السياسي القائم على العصبية الطبيعية بل الغريزية، أي على القوة المتوحشة، أصبح يتطلب العمل من أجل الانتقال إلى مستوى أعلى من النشاط العام، هو العمل الاجتماعي الواسع والعربي. وفي الوقت الذي لم يصبح فيه من الممكن بعد إصلاح الأطر السياسية الراهنة التي فسدت تماماً، ولا يمكن العمل من خلالها، صار ممكناً، بل ضرورياً، تكوين لجان التضامن العامة والدفاع عن الحريات والمطالب الشعبية، على نطاق الوطن. وهدفها التوعية العامة والتنبيه من خلال الندوات والمنتديات إلى المشاكل والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمساهمة في بلورة الحلول المناسبة لها، ثم تنظيم تظاهرات الدعم والمساندة العملية للجماعات والفئات والشعوب العربية المنكوبة أو المهتدة حيثما برزت الحاجة دون تمييز على نطاق الوطن العربي.

إن الأزمة الخانقة الاقتصادية والإدارية والعقائدية التي تعيشها المجتمعات والنظم الراهنة لا تفتح فقط وبقوة آفاق العمل العام والمترم أمام المثقفين، وإنما تعطيتهم الفرصة التاريخية لاستعادة هويتهم ومكانتهم الاجتماعية ولعب دور كبير في التحول الديمقراطي القادم لمجتمعاتنا. ولعل أكثر ما قدمته الندوات والتجمعات التي شهدتها المثقفون العرب في العقد الماضي، هو إتاحة الفرصة للمثقفين على اتساع الساحة العربية لتجميع أنفسهم والتعرف على ذاتهم

والتفاعل والتواصل استعداداً للمساهمة الجماعية في بلورة رؤاهم ودورهم القادم في المجتمع العربي، وشحذ أسلحتهم النظرية التي سوف تحتاجها الحركة الاجتماعية لتحقيق أهدافها. وهذه هي المهمة الرئيسية في نظري للمثقفين اليوم على طريق إعادة بناء قوى التغيير التي سيلعبون فيها، بغياب الطبقات القوية التكوينية، من جديد، الدور الأول والفاعل.